

# جمهورية مصر العربية

الجدول 1	2019
عدد السكان، مليون	101.2
إجمالي الناتج المحلي، القيمة الحالية بالمليار دولار	303.1
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، بالأسعار الجارية للدولار	2995.9
معدل الفقر وفقاً لمخط الفقر في المرحلة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل (3.2 دولارات)	28.9
معدل الفقر الوطني <sup>أ</sup>	32.5
مؤشر جيني <sup>أ</sup>	31.5
الاتحاق بالمدارس، المرحلة الابتدائية (% من الإجمالي) <sup>ب</sup>	106.3
العمر المتوقع عند الولادة، سنة <sup>ب</sup>	71.8

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، أفاق الاقتصاد الكلي، والفقر، والبيانات الرسمية. ملاحظة: (أ) أحدث قيمة (2017)، علم أساس تعديل القوى الشرائية لعام 2011. (ب) أحدث قيمة لمؤشرات التنمية العالمية (2018).

تتسبب جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) في إضعاف معدل النمو، وتقويض مصادر الدخل الخارجية، وعرقلة جهود ضبط أوضاع المالية العامة، ومفاجمة التحديات القائمة منذ وقت طويل. وتزداد المصاعب الاجتماعية تفاقمًا بسبب فقدان الوظائف المترتب على ما سبق. ويُعد الحفاظ على مكاسب الاقتصاد الكلي التي تحققت مؤخراً أمراً بالغ الأهمية لتعزيز قدرة الاقتصاد على مواجهة صدمة شديدة كهذه. وتؤكد هذه الأزمة الصحية والاقتصادية متعددة الأوجه الضرورة الملحة للنهوض بأجندة رأس المال البشري وتدعيم برامج الحماية الاجتماعية، فضلاً عن اعتماد إصلاحات هيكلية لتعزيز نشاط القطاع الخاص وإيجاد فرص العمل.

## الأوضاع والتحديات الرئيسية

لقد ازدادت حدة تفشي جائحة كورونا وتداعياتها الخطيرة اعتباراً من مارس/آذار 2020 وتسببت منذ ذلك الحين في تقويض بيئة الاقتصاد الكلي المستقرة إلى حد كبير والتي اتسمت بارتفاع معدل النمو نسبياً، وتحسّن حسابات المالية العامة، ووجود مستوى مريح من الاحتياطات الأجنبية. وفي الوقت ذاته، حدثت هذه الجائحة في ظل استمرار التحديات القائمة منذ أمد طويل، لاسيما ارتفاع نسبة الدين الحكومي إلى إجمالي الناتج المحلي (رغم انخفاضه بشكل كبير خلال العامين الماضيين)، وضعف تعبئة الإيرادات، وعدم ملائمة هيكل الموازنة الحكومية التي تتسم بمحدودية الموارد المرصودة لقطاعات رئيسية مثل قطاعي الصحة والتعليم، وبطء وتيرة إيجاد فرص العمل في القطاع الرسمي، وتدني أداء الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات غير النفطية. وتؤكد الأزمة الصحية والاقتصادية متعددة الأبعاد الناجمة عن هذه الجائحة أهمية النهوض بأجندة رأس المال البشري وتدعيم برامج الحماية الاجتماعية. وتُعدّ الموجة الثانية المرتقبة من الإصلاحات الرامية إلى إطلاق العنان لأنشطة القطاع الخاص والتصدي للتحديات الواردة أعلاه مهمة للغاية لإيجاد فرص عمل أفضل وتحسين سبل كسب العيش.

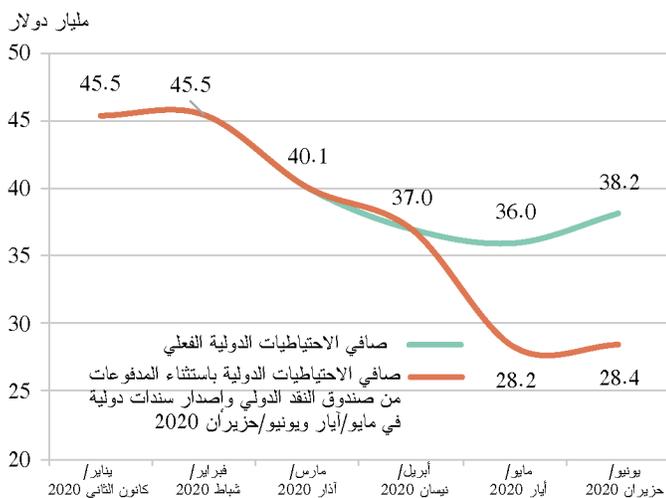
## التطورات الأخيرة

تباطأ النشاط الاقتصادي، لاسيما منذ تنفيذ تدابير التباعد الاجتماعي والإيقاف المؤقت لحركة النقل الجوي. وانخفض مؤشر مديري المشتريات إلى 38.3 خلال الفترة من أبريل/نيسان إلى يونيو/حزيران 2020 (الربع الأخير من السنة المالية 2020)، وهو أدنى مستوى له على الإطلاق مما يشير إلى حدوث انكماش كبير في نشاط القطاع الخاص غير النفطي. وقد انخفض نحو 2.7 مليون فرصة عمل خلال الربع الأخير من السنة المالية 2020، مما أدى إلى ارتفاع معدل البطالة إلى 9.6% (مقابل 7.7% في الربع السابق). وأشارت التقارير إلى أن قطاعات تجارة التجزئة والجملة والصناعات التحويلية والسياحة والنقل والبناء كانت

الأكثر تضرراً من حيث فقدان الوظائف، لاسيما بين العاملين بالقطاع غير الرسمي. وعزّزت حزمة استجابة طارئة بقيمة 100 مليار جنيه مصري (ما يمثل 1.7% من إجمالي الناتج المحلي) الإنفاق على الرعاية الصحية وبرنامج الحماية الاجتماعية، ويشمل ذلك صرف منحة نقدية لمرة واحدة للعمال غير المنتظمة وتوسيع برامج التحويلات النقدية القائمة. وجرى تطبيق تدابير تيسيرية في شكل تأجيل تقديم الإقرارات الضريبية وسداد أقساط الديون بالإضافة إلى دعم الائتمان لقطاعات مستهدفة. كما خفض البنك المركزي المصري أسعار الفائدة بمقدار 300 نقطة أساس لتيسير أوضاع السيولة.

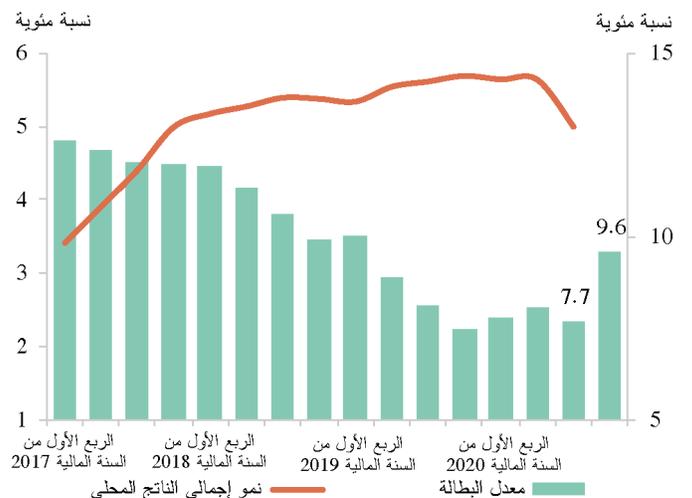
انخفض معدل التضخم بالفعل منذ أوائل السنة المالية 2020 واستمر في الانخفاض مسجلاً في المتوسط 5.7% في السنة المالية ذاتها (مقابل 19.6% في المتوسط في السنوات الثلاث السابقة)، مما يعكس ضعف الطلب والتراجع العام في الأسعار العالمية لسلع الأولية ومن بينها النفط. وتراجعت احتياطات النقد الأجنبي بسرعة بسبب التدفقات الرأسمالية الخارجة الكبيرة في بداية الأزمة بالإضافة إلى الهبوط الحاد في قطاع السياحة وعائدات قناة السويس والصادرات السلعية. وفي الوقت نفسه، لجأت الحكومة المصرية إلى الاقتراض الخارجي، وشمل ذلك الحصول على قرض مؤقت بقيمة 2.8 مليار دولار من خلال أداة التمويل السريع لصندوق النقد الدولي وقرض بقيمة 5.2 مليارات دولار في إطار اتفاق الاستعداد الائتماني مع الصندوق (تم صرف أول شريحة بقيمة مليار دولار)، بالإضافة إلى إصدار سندات سيادية دولية بقيمة 5 مليارات دولار وقرض بمبلغ مليار دولار من اتحاد بنوك تجارية بقيادة دولة الإمارات. ولهذا، ظلت الاحتياطات وفيرة عند 38.2 مليار دولار في نهاية السنة المالية 2020 (ما يعادل 7 شهور من الواردات السلعية) وإن كانت لا تزال أقل من أعلى مستوى بلغته قبل الأزمة، وهو 45.5 مليار دولار في نهاية فبراير/شباط 2020. وانخفض سعر صرف الجنيه بدرجة طفيفة من 15.7 جنيهاً مقابل الدولار في فبراير/شباط 2020 ليصل إلى نحو 16 جنيهاً مقابل الدولار في أغسطس/آب 2020، مع سماح السلطات بالسحب من الاحتياطي خلال هذه الشهور لامتناس بعض الضغوط التي تعاني منها العديد من بلدان الأسواق الصاعدة. واتسع عجز الموازنة إلى نحو 476.8 مليار جنيه مصري (ما يمثل 8.2% من إجمالي الناتج المحلي في السنة المالية 2020) ليقترب من مستواه في السنة المالية 2019، لكنه لم ينخفض كما كان متوقفاً في السابق. ويُعزى ذلك بالأساس

الشكل 2 مصر / صافي الاحتياطات الدولية (يناير/كانون الثاني - يونيو/حزيران 2020)



المصدر: البنك المركزي المصري وحسابات المؤلفين.

الشكل 1 مصر / النمو الحقيقي ومعدل البطالة (الربع الأول من السنة المالية 2017-الربع الأخير من السنة المالية 2020)



إلى انخفاض نسبة الضرائب إلى إجمالي الناتج المحلي (حتى قبل الأزمة)، وهو ما فاقمه الانكماش الاقتصادي وتأجيل سداد المدفوعات الضريبية خلال الربع الأخير من السنة المالية 2020.

## آفاق المستقبلية

في ظل سيناريو استمرار الجائحة حتى أوائل عام 2021، فإن تأثيرها سيمتد خلال سنتين ماليين مع تُوَفَّق أن يكون التأثير السلبي أشد حدة في السنة المالية 2021. ولهذا، يُتَوَفَّق أن يظل النمو إيجابياً رغم انخفاضه من 5.6% في السنة المالية 2019 إلى 3.5% في السنة المالية 2020 ثم إلى 2.3% في السنة المالية 2021، وذلك قبل تعافيه في السنة المالية 2022. ومن المتوقع استمرار محدودية الاستهلاك الخاص في المدى القريب مع تأثر مستويات دخل الأسر المعيشية بزيادة معدلات البطالة وخفض الرواتب. وبالتالي، يُتَوَفَّق زيادة معدلات الفقر لاسيما في المناطق الحضرية. ونظراً لأن الوظائف عالية المهارات بالقطاع الرسمي كانت بأمأن نسبياً خلال هذه الأزمة، فإنه يُتَوَفَّق كذلك ارتفاع مستويات التفاوت، وستظل الاستثمارات الخاصة ضعيفة نظراً لتعطل الإنتاج وحركة التجارة الدولية. ومن المتوقع انخفاض الصادرات في ظل الركود العالمي والقيود المفروضة على قطاع السياحة، لكن هذه الجائحة تسببت كذلك في انكماش الواردات. بيد أن عجز الحساب

الجاري، في ظل تراجع التحويلات، يفوق حجم التقليل المتوقع في صافي الصادرات. وفي حين قد لا تساير التحويلات التقلبات الدورية في البداية (حيث قد يزيد المصريون بالخارج تحويلاتهم التي تتم لمرة واحدة سنوياً)، فإنه يُتَوَفَّق تراجعها في نهاية المطاف مع الانكماش الذي تشهده دول الخليج. ومن ناحية أخرى، من المتوقع أن يظل الحساب الرأسمالي والمالي مدعوماً بالاقتراض الأجنبي رغم احتمال تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر، مما يفاقم أوجه الضعف المزمنة في تلقي قطاعات السلع المتداولة لاستثمارات أجنبية مباشرة.

ومن المتوقع زيادة الدين الحكومي من نحو 90.2% من إجمالي الناتج المحلي في نهاية السنة المالية 2019 إلى نحو 93.8% من إجمالي الناتج المحلي في نهاية السنة المالية 2020. لكن التقديرات تشير إلى أن شطب الديون المستحقة على الحكومة لصالح صناديق التأمينات الاجتماعية مرة واحدة، والتي تبلغ قيمتها 371 مليار جنيه مصري (ما يمثل 6.4% من إجمالي الناتج المحلي)، سيقفل الدين الحكومي إلى 87.4% من إجمالي الناتج المحلي في نهاية السنة المالية 2020. وتم تطبيق تدابير لتعبئة موارد محلية (من بينها زيادة الرسوم على بعض الخدمات الحكومية، وخصم 1% من رواتب موظفي القطاع العام والخاص وخصم 0.5% من مدفوعات المعاشات التقاعدية لمدة عام واحد، بالإضافة إلى تعديل قانون الضريبة على الدخل لتحسين التصاعد الضريبي به)، وإن كانت هذه التدابير قد لا تكفي لزيادة نسبة الإيرادات إلى إجمالي الناتج المحلي. ولهذا، من المتوقع استمرار اتساع العجز، وذلك قبل

(التغير السنوي بالنسبة المئوية ما لم يُذكر غير ذلك)

الجدول 2 مصر / مؤشرات آفاق الاقتصاد الكلي والفقر

2022 ق	2021 ق	2020 ت	2019	2018	2017	
5.8	2.3	3.5	5.6	5.3	4.2	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بأسعار السوق الثابتة
2.9	0.8	1.1	0.9	1.0	4.2	الاستهلاك الخاص
5.0	5.0	4.3	2.8	1.7	2.5	الاستهلاك الحكومي
16.5	3.9	4.0	13.7	16.4	11.9	إجمالي استثمارات رأس المال الثابت
9.9	7.2-	15.0-	2.1-	31.6	86.0	الصادرات، السلع والخدمات
6.6	7.5-	16.0-	8.9-	10.6	52.5	الواردات، السلع والخدمات
5.7	2.2	3.4	5.1	5.3	3.6	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بالأسعار الثابتة لعوامل الإنتاج
3.0	3.3	3.3	3.3	3.1	3.2	الزراعة
7.0	0.2	2.0	5.8	6.4	2.1	الصناعة
5.5	3.3	4.2	5.1	5.1	4.6	الخدمات
10.0	9.5	5.7	13.9	21.6	23.3	التضخم (مؤشر أسعار المستهلكين)
3.3-	4.4-	4.1-	3.6-	2.4-	6.1-	رصيد المعاملات الجارية (% من إجمالي الناتج المحلي)
2.2	1.0	1.7	2.6	3.0	3.3	صافي الاستثمار الأجنبي المباشر (% من إجمالي الناتج المحلي)
6.9-	8.4-	8.2-	8.1-	9.7-	10.9-	رصيد المالية العامة (% من إجمالي الناتج المحلي)
1.5	0.6	1.6	1.9	0.1	1.8-	الرصيد الأولي (% من إجمالي الناتج المحلي)
4.2	4.4	4.3	4.1	3.9	3.8	معدل الفقر الدولي (1.9 دولار لتعادل القوى الشرائية لعام 2011) <sup>أ، ب</sup>
30.3	31.1	30.5	30.0	29.5	28.9	معدل الفقر وفقاً لخط الفقر في الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل (3.2 دولارات على أساس تعادل القوة الشرائية في عام 2011) <sup>أ، ب، ج</sup>

المصدر: البنك الدولي، قطاع الممارسات العالمية للفقر والإنصاف، وقطاع الممارسات العالمية للاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار. ملاحظات: ت = تقديرات. ق = توقعات.

(أ) الحسابات مستندة إلى بيانات مسحي الدخل والإنفاق والاستهلاك للأسر المعيشية 2017. البيانات الفعلية: 2017. التوقعات الآتية: 2018-2019. التوقعات من 2020 إلى 2022.

(ب) الإسقاطات محسوبة باستخدام التوزيع المحاد (2017)، حيث أن أثر التغير في سعر الصرف على معدل التضخم (path-through) = 0.87 على أساس نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة للعملة المحلية.